حوليات آداب عين شمس المجلد٤٥ (عدد يناير– مارس٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

البعد العربي في الأحزاب السياسية العراقية: (الاستقلال والوطني الديمقراطي أنموذجا)

مفيد الزيدي*

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد/جامعة بغداد/العراق

المستخلص

تطورت الحركة الوطنية في العراق منذ الحرب العالمية الثانية واتسعت نشاطاتها على الصعيدين الداخلي والعربي،وظهرت الأحزاب التي تدعو إلى الاستقلال والسيادة والتحرر والوحدة العربية، وتبني الأفكار والأطروحات الوطنية، ومن بين هذه الأحزاب الوطنية ظهر (حزب الاستقلال) و (الحزب الوطني الديمقراطي) خلال فترة العهد الملكي في العراق بين 1921-1958 في نشاطاتهما وعملهما الوطني والقومي، سواء تجاه الحكومات العراقية المتعاقبة في تلك المرحلة من تكوين العراق المعاصر في القضايا والأحداث السياسية التي شهدها الوطن العربي آنذاك.نطرح في هذا البحث فرضية تقوم على أن حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي كانت لهما توجهات عربية أو التزام بالمفهوم العروبة بحيث يمكن اعتبارهما ليس حزبين لهما توجه وطني فحسب بل توجه عربي في أطار الحركة القومية العربية.وقد قسم البحث إلى عدة مباحث أساسية هي أولا: حزب الاستقلال ،التأسيس والأهداف والبرامج،ومواقف الحزب من القضايا العربية.ثم ثانيا:الحزب الوطني الديمقراطي التأسيس،الأهداف والسياسة، ومواقف الحزب من القضايا العربية ،وأخيرا الخاتمة وهي الاستنتاجات.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المقدمة:

تطورت الحركة الوطنية في العراق منذ الحرب العالمية الثانية واتسعت نشاطاتها على الأصعدة الداخلية والعربية،وظهرت الأحزاب التي تدعو إلى الاستقلال والسيادة والتحرر والوحدة العربية، وتبني الأفكار والأطروحات الوطنية، ومن بين هذه الأحزاب الوطنية ظهر (حزب الاستقلال) و (الحزب الوطني الديمقراطي) خلال فترة العهد الملكي في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨ في نشاطاتهما وعملهما الوطني والقومي، سواء تجاه الحكومات العراقية المتعاقبة في تلك المرحلة من تكوين العراق المعاصر في القضايا والأحداث السياسية التي شهدها الوطن العربي آنذاك.

نطرح في هذا البحث فرضية تقوم على أن حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي كانت لهما توجهات عربية أو التزام بمفهوم العروبة بحيث يمكن اعتبارهما ليسا حزبين لهما توجه وطني فحسب بل توجه عربي في أطار الحركة القومية العربية في العراق خلال الفترة من الأربعينيات إلى الستينيات من القرن العشرين.

ويتناول البحث البعد العربي لسياسات ومواقف الحزبين من خلال متابعة وتحليل مواقفهما ليس تجاه القضايا الوطنية العراقية بل مواقفهما من القضايا العربية والأحداث السياسية والعسكرية التي شهدها الوطن العربي في تلك الفترة،ومن خلال المنهج التاريخي التحليلي في متابعة الأحداث والتطورات العربية ومواقف الحزبين منها برؤية علمية وموضوعية.وقد قسم البحث إلى عدة مباحث أساسية أولا:(حزب الاستقلال)،التأسيس والأهداف والبرامج،ومواقف الحزب من القضايا القومية.ثم ثانيا:(الحزب الوطني الديمقراطي) التأسيس والأهداف والسياسة، ومواقف الحزب من القضايا القومية وأخيرا الخاتمة وهي الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

أولاً: حزب الاستقلال

(١)التأسيس:

ظهرت في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين جماعة الأهالي التي تكونت من فئة متعلمة من خريجي المعاهد العليا ومن عناصر تطالب بالاستقلال السياسي، ولكن ببعده الاجتماعي والعناية بمصالح المواطنين أي الشعب تلك المصالح الاجتماعية والاقتصادية. ومثلها في تلك المرحلة كل من حسين جميل وعبد القادر إسماعيل، وانضم إليهما محمد حديد وعبد الفتاح إبراهيم، ثم صدرت في العام ١٩٣٠ جريدة الأهالي لسان حال الجماعة. وفي العام ١٩٣٢ انضم إلى المجموعة كل من كامل الجادرجي ومحمد جعفر أبوالتمن وعزيز شريف،وفي العام ١٩٣٥ التحق بهم أيضاً حكمت سليمان.واشتد بعد ذلك الصراع داخل جماعة الأهالي بين تيارين الأول: تيار يساري، يقوده عبد الفتاح إبراهيم، والتيار الآخر تيار يميني يقوده حكمت سليمان ومحمد جعفر أبوالتمن، وبرز بينهما (تيار وسط) يقوده كل من محمد حديد وكامل الجادرجي من أجل تحقيق التوافق بين التيارين السابقين[١].

وأخذت جماعة الأهالي تستعد لمزاولة العمل الحزبي بعد أن أتيحت لها فرصة ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أشار الوصي على عرش العراق الأمير عبدالاله بالسماح بتأليف الأحزاب السياسية بعد نهاية الحرب. وقد انبثقت عن جماعة الأهالي ثلاثة أحزاب.فقدم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل طلباً إلى وزارة الداخلية لتأليف حزب سياسي هو الحزب الوطني الديمقراطي، وقدم عبد الفتاح إبراهيم طلباً أيضاً لتأسيس حزب الاتحاد الوطني، وقدم عزيز شريف طلباً أخر لتأليف حزب الشعب، وأجازت وزارة الداخلية في الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٤٦ هذه الأحزاب الثلاثة[٢].

ومن جهة أخرى فقد أدى ظهور جماعة الأهالي إلى تكتل الشباب في نادي المثنى بن حارثة الذي تأسس لبعث الروح العربي في الشعب العراقي ونشر الثقافة العربية في المجتمع، وضم في صفوفه أ ساتذة وطلاباً ومحامين ومدرسين وأطباء.وكان رئيس النادي د. صائب شوكت ومعه محمد مهدي كبة نائباً للرئيس، واستمر النادي يعمل حتى مطلع الأربعينيات من القرن العشرين عندما قررت السلطات اعتقال أعضائه ومصادرة ممتلكاته. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإلقاء الوصي عبدالاله بياناً حول عزم الحكومة- كما ذكرنا-على إجازة تأليف الأحزاب قدم هؤلاء الشباب طلباً إلى وزارة الداخلية بعد أن تم إطلاق سراحهم لتشكيل حزب سياسي حمل اسم حزب الاستقلال، حيث وافقت الوزارة عليه، وأعلن رسمياً وعلناً عن تأسيس حزب الاستقلال[٣].

بعد الأحداث والتداعيات التي شهدها العراق بعد فشل ثورة أيار/ مايو ١٩٤١ آخذت فكرة إنشاء حزب تراود أذهان بعض الشباب، من بينهم فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وخليل كبة.وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتصل محمد صديق شنشل بمحمد مهدي كبة تأسيس حزب .وبالفعل تقدم بالطلب لإنشاء هذا الحزب إلى وزارة الداخلية كل من محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وداود السعدي وإسماعيل عبد الهادي الغانم وعبد الرزاق الظاهر وفاضل معله وعلي القزويني وعبد المحسن الدوري ورزوق شماس،وقد ضم الحزب في صفوفه أعضاء من نادي المثنى بن حارثة وشباباً وغيرهم وطلاباً وفلاحين وعمالاً وأصحاب مهن حرة من مختلف الفئات الاجتماعية في المجتمع العراقي[٤].

ويعتبر محمد صديق شنشل من أبرز مؤسسي وقياديي حزب الاستقلال، وقد ولد في مدينة الموصل عام ١٩١٠، وانتقل إلى بغداد ودرس في مدارسها الابتدائية والثانوية، ثم دخل كلية الحقوق، ثم انتقل إلى معهد الحقوق بالشام وتخرج منه في العام ١٩٣٣، ثم ذهب إلى جامعة باريس في فرنسا، وحصل على (دبلوم)في القانون الدولي والاقتصاد السياسي، وعاد إلى العمل في وزارة الخارجية العراقية في العام ١٩٣٩.والتحق شنشل بنادي المثنى بن حارثة ،ثم عين مديراً عاماً للدعاية، وأعلن تأييده لثورة أيار/ مايو ١٩٤١،واعتقل بعد فشلها وأبعد إلى عربستان في جنوب إيران، ثم أرسل إلى جنوب أفريقيا،إلى أن عاد إلى بغداد وسجن في (سجن أبو غريب)، وانتقل بعدها إلى سجون البصرة والعمارة ونقرة السلمان في مدينة السماوة في جنوب العراق،إلى أن أطلق سراحه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،حيث شارك في تأسيس الحزب الوطني الجديد الذي حمل اسم حزب الاستقلال، وظل شنشل يزاول العمل السياسي حتى العام ١٩٦٨ عندما تغير الوضع السياسي في العراق فاعتزل العمل السياسي.وعرف شنشل بموافقة الوطنية والعربية في الأحداث التي مرت بالعراق والأمة العربية.

أما المؤسس البارز الآخر لحزب الاستقلال فهو محمد مهدي كبة الذي ولد في مدينة سامراء في شمال بغداد في العام ١٩٠٠، وهو ينحدر من أسرة عربية من قبيلة ربيعة، وتعلم في مدارس سامراء، وفي العام ١٩١٧ انتقل مع عائلته إلى الكاظمية في بغداد، وواصل دراسته في مدرسة الشيخ الخالصي الدينية، وشارك في العام ١٩٣٥ في نادي المثنى بن حارثة، وشكل جمعية الدفاع عن فلسطين مع العميد طه الهاشمي،وقد جمعوا التبرعات للشعب الفلسطيني، وزار محمد مهدي كبة اليمن من أجل إدخالها في الدفاع والتعاون العربي المشترك إلى جانب العراق والمملكة العربية السعودية، ثم أصبح عام ١٩٣٧ نائباً في مجلس النواب ودعم قيام ثورة أيار/ مايو ١٩٤١.وبعد إغلاق نادي المثنى بن حارثة أسهم محمد مهدي كبة في جمعية الجوال العربي، ونادي القلم، ثم أسس مع آخرين حزباً جديداً هو حزب الاستقلال عام ١٩٤٦، وأصدر جريدة لواء الاستقلال في ٤

آب/ أغسطس من العام نفسه لسان حال الحزب الجديد،وقد رأس تحريرها خليل كبة ومعه قاسم حمودي، وتولى وبعد ذلك محمد مهدي كبة وزارة التموين في الحكومة العراقية برئاسة محمد الصدر،ثم أعلن كبة استقالته منها الخلافات حول سياسة الحكومة في القضايا الداخلية،إلى أن أصبح عضوا في مجلس السيادة في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣) بعد قيام ثورة ١٤تموز/ يوليو ١٩٥٨. ولكنه عاد وانسحب من العمل السياسي، وظل معتكفا في منزله ببغداد حتى وفاته عام ١٩٨٤[٥].

بعد إجازة حزب الاستقلال في الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٤٦ عقد هذا الحزب مؤتمرا في التاسع عشر من الشهر نفسه فاز محمد مهدي كبة برئاسة الحزب، وإبراهيم الراوي نائبا له وداود السعدي معتمدا عاما وخليل كبة نائبا أول للمعتمد وعبد الرزاق الظاهر نائبا ثانيا، وفائق السامرائي أمين السر العام، وإسماعيل الغانم محاسبا عاما، وعبد الرحمن الخضير أمينا للصندوق.وصدرت جريدة"لواء الاستقلال" في الرابع من آب/ أغسطس ١٩٤٦ وبقيت إلى التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ عندما ألغيت اثر صدور مرسوم إلغاء الأحزاب والجمعيات السياسية في العراق رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤.ثم في الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣ أصدر الحزب جريدة صدى لواء الاستقلال بعد أن تم إعادة عمل الأحزاب وممارسة نشاطاتها، ثم عادت جريدة لواء الاستقلال، واصدر الحزب أيضا بعض النشرات السياسية وكراسة واحدة عن أعماله بمناسبة مرور سنة على تأسيسه[٦].

(٢)أهداف الحزب وبرنامجه :

كانت أهداف حزب الاستقلال واضحة في برنامجه السياسي سواء في السياسة الداخلية أم في السياسة الخارجية.ففي المجال الخارجي أكد تعزيز كيان العراق الدولي لاستكمال سيادته وتقوية الجامعة العربية لإقامة كيان نظام اتحادي بين الدول العربية، والسعي إلى تبديل المعاهدة العراقية – البريطانية من أجل الوصول إلى السيادة العراقية والاهتمام والعناية بالبلاد العربية كافة وتمكينها من الاستقلال وتقرير المصير واتحادها بالجامعة العربية، وأكد أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وأن تبقى دولة عربية، وضرورة مكافحة الصهيونية ومقاومة مشروع الوطن القومي لليهود ومقاومة إنشاء دولة يهودية فيها، وإذكاء روح الصداقة وتقوية الصلات السياسية والثقافية والاقتصادية مع الأمم الأخرى، وتوثيق الصلات بين المهاجر العربي ووطنه الأول، وتوثيق الروابط مع الشعوب الإسلامية خارج البلاد العربية.

وبهذا كان حزب الاستقلال حزبا عروبيا في سياسته وأهدافه وبرنامجه، حيث دعا إلى الوحدة العربية في أطار الجامعة العربية وهي في بدايات تأسيسها، وتبنى أيضا القضايا القومية في فلسطين وعربستان ومراكش، ودعم وحدة مصر وسورية التي اعتبرها خطوة أولى على طريق الوحدة العربية الأكبر[٧].أما في السياسة الداخلية للحزب، فقد أكد البرنامج أو النظام الداخلي توطيد الحياة الدستورية الصحيحة في البلاد من خلال إصلاح قوانين الانتخاب لجعل المجالس النيابية تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا، والاهتمام بالمجالس البلدية والإدارية بالانتخاب، وإصلاح الإدارة والجهاز الحكومي، والاهتمام بكفاءة الموظفين واللامركزية في الإدارة، وأن تكون البلديات مستقلة عن الحكومة وتعزيز استقلال القضاء وتوحيد نظمه وإصلاح القوانين وضمان سلامة تنفيذها والمساواة أمام القوانين بالحقوق والوجبات والحريات العامة، وضمان تطبيق نصوص الدستور، والاهتمام بالصحافة والعناية بالجيش ووحداته وإلغاء البعثة البريطانية العسكرية وإصلاح ما أفسده التدخل

الأجنبي، والاهتمام بالتجنيد الإجباري وحسن تطبيقه والعناية بالمدارس والكليات العسكرية وتسليح الجيش وإنشاء المعامل العسكرية، وإنماء الروح الوطنية والثقافة العامة لأفراد الجيش، وتنظيم وسائل الدعاية وإبقاء الجيش بعيداً عن السياسة وإصلاح الشرطة ورفع مستواها، وأكد الحزب أيضاً تقديس القومية واحترام القوميات الأخرى غير العربية في العراق[٨].أما في المجال الاقتصادي فقد أكد الحزب محاربة البطالة والفقر وتوزيع الأراضي الزراعية بشكل عادل وحل مشكلة الأراضي واستثمار جميع المواد الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي.

وقد أسهم حزب الاستقلال في الحياة السياسية في العراق حيث شارك في وزارة محمد الصدر من خلال رئيس الحزب محمد مهدي كبة كوزير للتموين، وأعلن الحزب أن دخوله الحكومة لرغبته في تحقيق المطالب الشعبية. وظل الحزب الوحيد الذي يعمل بشكل علني بعد تجميد بعض الأحزاب العراقية، علماً بأن الحزب كان له موقف من الحرب العربية- الإسرائيلية عام ١٩٤٨ إذ طالب محمد صديق شنشل بمواصلة الحرب حتى تحرير فلسطين، وأن الهدنة برأيه تبرير للاستعمار. ثم قدم محمد مهدي كبة استقالته من الحكومة في السابع من حزيران/ يونيو ١٩٤٨ احتجاجاً على تدخلات حكومية في الانتخابات النيابية آنذاك[٩].

ووقف حزب الاستقلال موقفاً حازماً من قضية النفط ، وأصدر في الحادي والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٥١ بياناً مفصلاً عن الاتفاقية النفطية بين الحكومة العراقية والشركات الأجنبية، ودعا إلى النضال من أجل تحقيق التأميم ورفض الاتفاق الجديد مع الشركات النفطية. وشارك الحزب في انتفاضة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ والجبهة الانتخابية لسنة ١٩٥٤ والهيئة التأسيسية ل"حزب المؤتمر الوطني" وهو حزب جديد ضم ائتلافاً من بعض الأحزاب الوطنية في الساحة السياسية في العراق[١٠].

وفي شباط/ فبراير ١٩٥٧ تشكلت جبهة الاتحاد فيها أحزاب منها الاستقلال وعدداً من المستقلين الوطني ودعمت وحدة مصر وسورية ورغبة الشعبين في تحقيق ذلك، ودعم فكرة قيام الثورة ضد الحكم الملكي في العراق، وأبدت الجبهة موافقتها على المشاركة فيها وخاصة"حزب الاستقلال"، حيث اتصل أحد مؤسسي الحزب وهو محمد صديق شنشل بكتلة الضباط الأحرار في أواخر عام ١٩٥٧ ومطلع عام ١٩٥٨[١١].ودخل حزب الاستقلال بعد قيام ثورة ١٤تموز/ يوليو١٩٥٨ من خلال رئيسه محمد مهدي كبة في مجلس السيادة.وشارك الحزب في الوزارة الأولى من خلال سكرتير الحزب محمد صديق شنشل الذي أصبح وزيراً للإرشاد، كما شارك أيضاً نائب رئيس الحزب فائق السامرائي الذي أصبح سفيراً للعراق في مصر، وكان له تحرك يسعى إلى الإسراع في إقامة الوحدة مع مصر، أما محمد صديق شنشل فكان له رأي آخر فهو يريد تحقيق الوحدة بشكل تدريجي، في حين أكد دستور "حزب الاستقلال" عام ١٩٥٩، الذي وزع سراً، إقامة الوحدة العربية، وبأن العراق جزء من الأمة العربية في محاولة من شباب الحزب لإعادة بناء الحزب وتنظيمه سياسياً وفكرياً.

ولكن عدم تحقيق آليات الوحدة في ظل حكومة عبد الكريم قاسم دفعت إلى استقالة محمد صديق شنشل مع الوزراء القوميين الحكومة في السابع من شباط/ فبراير ١٩٥٩، ثم استقال فائق السامرائي من عمله بعد أحداث ثورة عبد الوهاب الشواف في الموصل في الثامن من آذار/ مارس ١٩٥٩ وتزايد النفوذ الشيوعي في البلاد، والتحاق السامرائي بالقوى المعارضة لحكم عبد الكريم قاسم المتحالف مع الشيوعيين من الداخل والسوفيت من الخارج، وبذلك تقلص نشاط حزب الاستقلال السياسي وأصيب بحالة من الانشقاق، والتحق معظم كوادره بتنظيم آخر هو حزب العربي الاشتراكي بعد عام ١٩٦٠[١٢].

وقد تعرض حزب الاستقلال بعد العام ١٩٥٩ إلى التفكك وانسحاب أغلب أعضائه والتجأ بعد ذلك إلى العمل السري في إطار نظام خلايا، وتصدى لنشاط الشيوعيين المتزايد في العراق آنذاك، واجتمع عدد من القوميين العرب مع عدد من أعضاء حزب الاستقلال السابقين في (دار شاكر مصطفى سليم) وهو أستاذ جامعي قومي الاتجاه، وبحثوا الأوضاع في البلاد مع تزايد نفوذ الشيوعيين، والموقف من فكرة تشكيل جبهة جديدة، وأدت أحداث ثورة عبدا الوهاب الشواف في الموصل في العام ١٩٥٩، إلى استقالة الوزراء واعتقال عشرات من أعضاء حزب الاستقلال" ولم يبق في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه ل"حزب الاستقلال" من نشاط سياسي علني عام، وتحول إلى حزب وطني من كوادره سري عبد الرزاق الشبيب وعبد العال الصكبان وتوفيق المؤمن ومالك دوهان الحسن وغربي الحاج أحمد وأحمد هادي الحبوبي وقاسم المفتي، في حين ظل محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل ضمن التيار القطري الذي يعمل بشكل علني داخل الحزب[١٣].وفي أيار/ مايو ١٩٦٠ إقامة حلف للأحزاب الوطنية والقومية باسم(الجبهة القومية) لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم ومقاومة الشيوعيين، ونفوذهم المتزايد في البلاد.وضمت الجبهة صفوفها "حزب الاستقلال وقوميين" وأصدرت بيانات سياسية بهذا الخصوص، حيث مثل محمد صديق شنشل حزب الاستقلال في الجبهة، الى جانب ممثلين آخرين عن أحزاب أخرى، وأصدرت هذه الجبهة بيانات عن الإحداث الوطنية مثل ثورة عبد الوهاب الشواف والقضية الفلسطينية وغيرها[١٤].

وقد شارك حزب الاستقلال في الإعداد والتحضير لتشكيل (الاتحاد الاشتراكي العربي) في العام ١٩٦٤ في عهد الرئيس عبد السلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٦).وتم تشكيل هيئة تحضيرية لإعداد ميثاق التنظيم، وكان عبد الستار على الحسين ممثلاً عن حزب الاستقلال فيه، ولكن الحزب انسحب مع ممثله من الاجتماع التحضيري، وظل خارج الاتحاد مبرراً ذلك باعتراضه على آلية عمل الاتحاد[١٥].

(٣)مواقف الحزب من القضايا القومية:

تميز حزب الاستقلال باعتزازه بالعروبة فضلاً عن احترامه القوميات الأخرى، وكان عربياً في نظرته وأفكاره، و(حزباً إقليميا) في تنظيمه، وله مساهمات في الفعاليات والأنشطة الوطنية والقومية.وتصدى لمعاهدة بورتسموث في العام ١٩٤٨(تلك المعاهدة العراقية-البريطانية التي وقعت في عهد رئيس الوزراء صالح جبر وعززت من النفوذ البريطاني في الحكم والسياسة والإدارة في العراق ولقيت رفضا شعبيا من مختلف الأوساط العراقية)، وشارك في انتفاضة العام ١٩٥٢، واستنكر الأحلاف العسكرية، وأيد ثورة مصر العربية عام ١٩٥٢ وساندها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وشارك في الجبهات والاتحادات القومية التي ظهرت في العراق، ومارس عمله العلني في البلاد[١٦].

واهتم حزب الاستقلال بالعديد من القضايا العربية والقومية في تلك المرحلة المهمة والعصبية من تاريخها المعاصر وأبرزها:

أ. القضية الفلسطينية :

اهتم حزب الاستقلال بالقضية الفلسطينية لأنها صلب القضية العربية، وكتب أعضاؤه العديد من المقالات في صحفه، وعقد ندوات فكرية وسياسية حول ذلك، وتعاون مع أحزاب أخرى لتوحيد النضال من أجلها، وأرسل متطوعين إلى فلسطين، معارضاً تقسيمها، وقاوم إنشاء وطن قومي لليهود واستنكر مواقف بعض الحكومات العربية منها، وأكد في النظام الأساسي للحزب على ان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ويجب

أن تبقى عربية، وأن أولى واجبات الحزب مكافحة الصهيونية ومقاومة الوطن القومي لليهود وإنشاء دولة يهودية فيها أو في أي قسم منها[١٧].

وقررت الهيئة المؤسسة للحزب إعداد مذكرة حول فلسطين قدمها رئيس الحزب محمد مهدي كبة رداً على لجنة التحقيق الانكليزي-الأمريكية بشأن فلسطين، التي وصلت إلى بغداد في السادس عشر من آذار/ مارس ١٩٤٦.وأكد فيها أن الحزب يرى حل المشكلة من خلال إيقاف الهجرة اليهودية إيقافا تاماً وغلق أبواب البلاد في وجه الغرباء الذين يريدون الاستيلاء على فلسطين وطرد العرب منها، وإلغاء الانتداب على فلسطين، كما ألغى عن الدول العربية وإعلان الاستقلال التام تمهيداً للانضمام الى جامعة الدول العربية، ومنع التنظيمات العسكرية السرية والعلنية للصهيونية، وإيقاف معامل العتاد التي تعمل لحسابهم وتجريدهم من السلاح، وإعادة المبعدين السياسيين من أبناء فلسطين الذين شردتهم الحكومة البريطانية إرضاء لسياستها الموالية للصهيونية.

ودعا محمد مهدي كبة إلى عقد اجتماع لمجلس النواب العراقي والأعيان والسياسيين والصحفيين في الثالث من أيار/مايو ١٩٤٦ في مجلس النواب من أجل التداول في القضية الفلسطينية، وقدم كبة بياناً تناول فيه معالجة القضية الفلسطينية، وطالب الحكومة العراقية بإعادة النظر في جميع المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت مع الدولتين المشتركتين في وضع التقرير وهما بريطانيا والولايات المتحدة، واتباع العراق بالتشاور مع الدول العربية الأخرى، سياسة خارجية جديدة لاستمرار المساعدة والعون من الدول التي أكدت عطفها على الدول المنكوبة بالاستعمار، والتوسط لدى جامعة الدول العربية لعرض القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي، والاستعداد للاشتراك مع عرب فلسطين في مواجهة القوة بالقوة، وفتح مكاتب للتطوع والانخراط في صفوف المجاهدين والمناضلين للدفاع عن كيان فلسطين، وإخراج اليهود الذين احتلوا فلسطين بالقوة، والاتصال فوراً بالهيئات والمنظمات الشعبية والقومية لتنسيق جهودها، وتوحيد مساعيها، والتعاون التام، واتخاذ ما يلزم من الاجراءات والتدابير الفعالة لمنع انتقال الأراضي من فلسطين الى اليهود منعاً تاماً وبأي شكل كان[١٨].

وتشكلت لجنة مشتركة من الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين في الثاني والعشرين من أيار/مايو ١٩٤٦ .وأصدر حزب الاستقلال بياناً دعا فيه أعضاءه إلى تنفيذ مقررات اللجنة المشتركة حول قضية فلسطين، وقررت الهيئة التنفيذية للحزب القيام بالإضراب العام في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ في ذكرى صدور وعد بلفور المشئوم الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، وكتبت جريدة لواء الاستقلال مقالات عدة عن فلسطين هاجمت فيها المشروع الصهيوني والموقف البريطاني، وطالبت بحل القضية الفلسطينية، ثم هاجم محمد مهدي كبة جامعة الدول العربية في خطاب له أمام مجلس النواب، ووصفها بأنها لم تستطع توحيد القيادات العسكرية أثناء حرب فلسطين في هذه الجامعة، والتي لم تستطع تنسيق جهودها ومساعيها في الميدانين العسكرية والسياسي بشأن قضية فلسطين[١٩].

وقام حزب الاستقلال بمظاهرات بعد الهدنة التي عقدت في حرب العام ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل، واستمر الحزب يدعو إلى الحرب واستئناف القتال، وقام بسلسلة مظاهرات في بغداد مطالباً بقطع النفط عن حيفا لإجبار الحكومة على القتال، وندد بموقف العرب حيال قبولهم نزع السلاح في القدس، وطالب محمد صديق شنشل بالاستمرار في الحرب حتى تحرير فلسطين، وهو نفس موقف فائق السامرائي أحد قيادات "حزب الاستقلال"[٢٠].ثم عد حزب الاستقلال أن قيام ما تسمى ب"دولة إسرائيل" في العام ١٩٤٨، واعتراف الولايات المتحدة بها ومساعدتها،هو عدوان أمريكي جديد على العرب والإنسانية.وطالب بمواصلة الكفاح حتى يتم تحرير فلسطين من الإرهاب الصهيوني، كما

وصفه واعادة السلم إلى المناطق المقدسة هذه.وطالب فائق السامرائي في مقالة له في جريدة لواء الاستقلال في العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ بإنهاء حالة الركود السياسي العربي تجاه قضية فلسطين، وطالب محمد مهدي كبة أمام مجلس النواب، الحكومة باستئناف القتال، ونجدة الجيش المصري المشارك في الحرب ضد إسرائيل[٢١].

وقد ظل حزب الاستقلال في مواقفه ثابتا في دعم الشعب الفلسطيني، وهاجم مشاريع الاستيطان، وأكد أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خاصة، والعرب عامة، هو في عودتهم إلى أوطانهم، وتعوضيهم عن الأضرار التي لحقت بهم ومصادرة أملاكهم، وأن على الدول العربية أن تعمل على إبقائهم على مقربة من حدود فلسطين، وأن تمدهم بكل وسائل وإمكانات دعمهم، وتوزيع جزء من عائدات النفط العربي على اللاجئين الفلسطينيين[٢٢].

ب. الجامعة الشعبية:

رأى حزب الاستقلال أن العراق يعاني مشكلات سياسية مع بقية الدول العربية، والسبب الأساس هو الاستعمار الأجنبي، وأن المطلب القومي هو تأسيس حزب قومي له ميثاق وبرنامج سياسي واحد، جامعة شعبية من كل الأحزاب القومية في الدول العربية، وأن يكون لها مؤتمر سنوي يعقد بالتناوب في العواصم العربية، ولها مكتب دائم ممثل فيه كل الدول العربية بالتساوي، ويكون اختصاصه تنفيذ مقررات المؤتمر السنوي .ووجه الحزب كتاباً إلى الأحزاب السياسية في مصر وسورية ولبنان وفلسطين، والى هيئات في الدول العربية يدعو فيه إلى عقد مؤتمر عربي يبحث حل المشكلات العربية، وإقامة جامعة شعبية تقف إلى جانب جامعة الدول العربية، وأن تقوم الجامعة الشعبية بدعم جامعة الدول العربية الرسمية للعمل في مصلحة العرب، لأنها جامعة غير رسمية، ولا ترتبط إلا بالمبادئ التي تقررها المنظمات العربية ومطالب الأمة العربية.

وقرر الحزب من أجل تحقيق هذه الفكرة دعوة الأحزاب والهيئات العربية إلى عقد مؤتمر عربي يناقش الأسس التي ترتكز عليها الجامعة الشعبية،وعلى أساس تشكيل لجان أخرى لحصر الهيئات والشخصيات التي توجه اليها الدعوة لحضور المؤتمر،وتأليف لجنة ثالثة كهيئة حول وسائل تأليف المؤتمر، واجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩٤٧، واتخذت قرارت من أجل إرسال وفد إلى الدول العربية للتشاور مع رجالاتها حول المؤتمر، وتشكيل لجنة خاصة بالشؤون المصرية وإنشاء مكتب للجنة التحضيرية وغيرها من مهام[٢٣].

إلا أن المشروع فشل بسبب عدم قبول بعض الدول العربية للفكرة، وإعاقة السياسة البريطانية الرافضة له، حيث كتب كل من محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي يدعون إلى تشكيل الجامعة الشعبية، وعقد مؤتمرها العام.ونشرت جريدة "الاستقلال" مقالات تدعو فيها إلى دور الشعوب من حركة التحرر، ووصفت بأن هناك من أخذوا على عاتقهم أن يفسدوا الأمة العربية بكل جهد تبذله من أجل كرامتها واستقلالها عن المستعمرين وأذنابهم، وأنهم حالوا دون خروج الجامعة الشعبية من الدعوة أو الفكرة إلى الواقع والتنفيذ[٢٤].

ج. مشروع اتحاد العراق وسورية:

بعد حصول نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ دعا حزب الاستقلال إلى تلافي الأخطار المحدقة على بقية الدول العربية ،وأن تتم وحدة بين سورية والعراق ، وكتب مقالات عدة في صحفه حول ذلك ، وأرسل وفوداً عدة إلى سورية والدول العربية لتوجيه هذه الدعوة

إلى الاتحاد. وأكد الحزب أن فوائد اتحاد العراق وسورية هو الوقوف ضد التوسع الصهيوني كخطوة نحو الوحدة العربية لاستقرار سورية السياسي ،وتخليص العراق من النفوذ الاستعماري والفئة الحاكمة ،وكتبت جريدة (لواء الاستقلال) عدة مقالات أكدت فيها ضرورة أن يتم اخذ العبر والدروس من القضية الفلسطينية ، ومحنة الشعب الفلسطيني ، وتوحيد الوطن العربي وإقامة الاتحاد العربي كمطلب شعبي لدفع الإخطار عن الوطن العربي ، وصد العدوان الصهيوني .

وكان حزب الاستقلال يدعو في بياناته إلى الحياة الطبيعية لسورية، وتأليف حكومة انتقالية مدنية تشرف على إجراء انتخابات نيابية حرة بعيدة عن التدخل ،وإجراء استفتاء شعبي عام لتقرير الاتحاد، وذلك بعد انقلاب حسني الزعيم في العام ١٩٤٩، والدعوة إلى صيانة استقلال الشعب السوري خوفاً من الصهيونية والخطر الخارجي، وأكد إن الوقت قد حان لوحدة العراق وسورية كضرورة قومية ملحة .وقرر حزب الاستقلال آنذاك إرسال وفد إلى سورية لدراسة الوضع ، والاتصال مع الأوساط القومية . وضم الوفد فائق السامرائي نائب رئيس الحزب ومحمد صديق شنشل أمين السر العام وذلك في التاسع عشر من نيسان / أبريل ١٩٤٩ ، واجتمع مع بعض المسئولين السوريين ، وتعرف على وجهات نظرهم ، واتصل مع رجال الأحزاب والمنظمات والشخصيات السياسية المستقلة التي دعمت حزب الاستقلال في إقامة اتحاد العراق وسورية ثم انتقل الوفد بعد ذلك إلى بيروت ثم عاد إلى دمشق ثم وصل إلى بغداد .وقدم فائق السامرائي تقريراً شاملاً إلى قيادة حزب الاستقلال حول الأوضاع السياسية والاتصالات التي قام بها بين سورية ولبنان.وأرسل محمد مهدي كبّة رسالة إلى رئيس وزراء سورية احتجاجاً على حل الأحزاب في سورية، وأكد الاستقلال أن الأمل سوف يستمر في تحرير سورية والدول العربية ووحدة القطرين العراقي والسوري، واعتبر إن الحكم هناك يسير نحو الديكتاتورية والإرهاب العسكري[٢٥]

د. قضية مراكش:

عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية في مراكش على القضاء على الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية وهددت السلطان محمد الخامس سلطان مراكش بالخلع والنفي من البلاد في عام ١٩٥١ . فوقف حزب الاستقلال العراقي مطالباً الحكومة العراقية والدول العربية ضرورة قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا، وإثارة الموضوع في الأمم المتحدة. وأصدر بياناً في الثاني من آذار / مارس ١٩٥١ أكد فيه بأن النكبات تتوالى على الأمة العربية بسبب التجزئة الاستعمارية السياسية من مراكش غرباً إلى العراق شرقاً، وأن المقاومة الشعبية انطلقت في مراكش. ولكن السلطات الفرنسية استمرت في مواجهة السلطان محمد الخامس والقضاء على حزب الاستقلال المغربي وحل المجلس السلطاني ، وإخماد صوت الجهاد في سبيل الحرية والاستقلال، ودعا البيان أبناء الأمة العربية إلى أن يتعاونوا في دعم الشعب المغربي، ودعا الشعب العراقي إلى التماسك والتوحد ودعم مطالبة الحكومة العراقية بقطع العلاقات مع فرنسا سياسياً واقتصادياً، واعتبارها دولة معتدية لمعارضتها ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الشعب العربي المغربي.

وطالب الحزب بقطع العلاقات وإلغاء الشركات والمصارف الفرنسية، وسحب البعثات العربية، وإغلاق المدارس والمؤسسات الفرنسية في الدول العربية، وإبعاد السفن الفرنسية عن الموانئ العربية، وطالب الجامعة العربية ولجنتها السياسية بأن تقف موقفاً حازماً وجاداً تجاه العدوان الفرنسي[٢٦] .

ه. ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ في مصر:

كانت نظرة الحزب إلى قيام الثورة المصرية في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ متحفظة في بداية الأمر، ثم بعد خلع الملك فاروق ملك مصر بارك الحزب هذه الخطوة، واعتبرها

تحقيقه لآمال الشعب المصري الغاضب على الحكم الملكي والملكية.وكتب فائق السامرائي عن خلع الملك فاروق وإجراءات الثورة الاجتماعية لتقليل الفوارق الطبقية، وإلغاء الألقاب وإصلاح نظام الضرائب، وإلغاء البوليس السياسي، وإقامة دعائم الحرية للشعب المصري، وتمنى السامرائي لقادة الثورة في مصر النجاح وتحقيق آمال الشعب المصري. ودعم محمد صديق شنشل في مقالة له هذه الخطوات الاقتصادية أيضاً للثورة في مصر وقارنها بما يجري في العراق. ثم حصل تحول في مواقف الحزب تجاه سياسة الثورة المصرية بعد عام ١٩٥٤ في دعم حركات التحرر العربية، واعتماد سياسة عدم الانحياز، وأحداث السويس عام ١٩٥٦ وتأميم القناة، والاتحاد بين مصر وسورية، ثم إقامة الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨، واظهر قادة الحزب إعجابهم بالفكر القومي الناصري وبالايجابيات التي حققتها مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر[٢٧].

و. تأميم قناة السويس ١٩٥٦:

كان بناء السد العالي في مدينة أسوان جنوب مصر، ثم تأميم قناة السويس في السادس والعشرين من تموز/يوليو ١٩٥٦ من قبل الحكومة المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر قد جعل الدول الغربية تهدد باستخدام القوة العسكرية لإخضاع مصر قيادة وشعباً بغرض الرجوع عن قرار القيادة المصرية بشأن التأميم، الذي اعتبر ضربة سياسية واقتصادية للغرب، ثم لحقها الهجوم الإسرائيلي على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٦ والاعتداء البريطاني والفرنسي على مصر أيضاً، فقام محمد مهدي كبة عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني، بإرسال برقية تهنئة الى جمال عبد الناصر على إعلان خطوة التأميم، وأكدوا أنها خطوة مهمة وفعالة ضد المؤامرات الاستعمارية الغربية وضمان سيادة مصر في المجالات السياسية والاقتصادية، وكانت تهنئة نيابية عن أعضاء وقيادات المؤتمر الوطني بهذه الخطوة.

ثم قدم المؤتمر الوطني مذكرة إلى نائب رئيس الوزراء العراقي احمد مختار بابان تطالب الحكومة العراقية تأييد مصر وإطلاق الحريات التامة للشعب العراقي للتعبير عن شعوره في تأييده لحركات التحرير العربية الاستقلالية، وان أثرها لن يقتصر على مصر والوطن العربي بل على الحركات الاستقلالية الأخرى في العالم. ثم تبعتها في الرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ عريضة احتجاجية قدمت إلى الملك فيصل الثاني (١٩٥٣ _ ١٩٥٨) بغرض فتح باب التطوع لنصرة مصر وإفساح المجال أمام الشعب العراقي في الدفاع عن القومية العربية التي تواجه التهديد، وان معركة قناة السويس هي معركة الدول العربية جميعها وأن الاستعمار يريد تمهيد السبيل لسحق الكيان العربي وفرض الصلح مع إسرائيل.وبعث محمد مهدي كبة برقيتين الى رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدنAnthony Eden والى قادة المعارضة في مجلس العموم البريطاني، في الأولى حذرا من مغبة السياسة العدوانية ونتائجها الخطيرة العدوانية في هذه المنطقة، ثم في البرقية الثانية قدما الشكر على رفض زعيم المعارضة لاستخدام القوة من لندن بريطانيا في ازمة قناة السويس ضد مصر. وأرسل الحزبان أيضاً برقية ثالثة الى داغ همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة، وأكدا له بأن الأمم المتحدة تمر بتجربة قاسية وامتحان عسير عليها أن تثبت وجودها تجاه ذلك في عدم تبرير العدوان على الشعوب باسم ثوب المشروعية الدولية.ثم عاد وقدم أعضاء من حزب الاستقلال مع سياسيين عراقيين آخرين عرائض احتجاجية أهمها من أساتذة الكليات في بغداد إلى الملك فيصل الثاني نتيجة موقف الحكومة تجاه الاعتداء الثلاثي على مصر، وطالبوا بإعطاء الحرية للمدارس والمعاهد في إجراء

المظاهرات والحرية الفكرية في التعبير عن الشعور القومي، وإطلاق سراح الموقوفين من الطلاب والطالبات، وإجراء تحقيق عادل وسريع مع من أساء الى رجال التعليم، وتحقيق الحياة الجامعية وتعبئة الطلبة لمجابهة الأخطار التي تهدد إسرائيل وحلفائها[٢٨]وأدت مواقف الحزب الوطنية والقومية هذه تجاه دعم الشعب العربي في مصر وضد الاعتداء الثلاثي وشجب مواقف الحكومة العراقية وعدم مساندتها لمصر عن طريق إرسال المذكرات والمشاركة في المظاهرات، بأن تقوم السلطات العراقية باعتقال وسجن فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وفرض الإقامة الجبرية والمراقبة عليهما وإبعادهما إلى شمال العراق[٢٩].

ز. الموقف من الثورات العربية:

وقف حزب الاستقلال إلى جانب الثورات التي اندلعت في بعض الدول العربية في مواجهة الاستعمار الأجنبي، ومنها الثورات في لبنان عامي ١٩٥٢و ١٩٥٧ نتيجة مساوئ الحكم اللبناني آنذاك، وندد الحزب بالحكومة القائمة في عهد الرئيس بشارة الخوري والفساد في البلاد والإجراءات الإقطاعية، ورأى بأن انتفاضة عام ١٩٥٢ هي دعم للعرب وللحركة الوطنية والقومية ومنها للعراق من اجل إصلاح الأوضاع العامة فيه.[٣٠]ودعا حزب الاستقلال ضمن جبهة الاتحاد الوطني في أثناء الانتفاضة اللبنانية عام ١٩٥٧ ضد الرئيس كميل شمعون في تلك المرحلة إلى التضامن الكامل مع الشعب اللبناني، ونشر الحزب مطبوعاً باسمه أكد فيه أن الحكومة اللبنانية معادية للعرب وتعمل مع الاستعمار ضد مصلحة الشعب اللبناني، واستنكر الحزب التدخل الاستعماري في شؤون الشعب اللبناني، ودعا إلى إقامة حكم ديمقراطي حقيقي، بل عمل على جمع التبرعات والأموال لإرسالها إلى حركة المقاومة الوطنية في لبنان[٣١]

من جهة أخرى وعند قيام الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ ضد الاستعمار الفرنسي، وقف حزب الاستقلال يدعو العرب تقديم المساعدات للثوار الجزائريين ومواجهة الاعتقالات ضد الحركة الوطنية هناك، وقام فائق السامرائي بنقل صورة ما يجري في الجزائر إلى الصحافة والشعب العراقي وأساليب القمع الفرنسية ضد الشعب الجزائري وقياداته الوطنية هناك،وقدمت الهيئة المؤسسة للمؤتمر الوطني، ومن بينها حزب الاستقلال رسائل الى الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود بن عبد العزيز ملك العربية السعودية ورؤساء آخرين طالبت باتخاذ موقف عربي موحد ضد الحكومة الفرنسية ومصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية، ورسالة أخرى إلى السكرتير العام للأمم المتحدة طالبت باتخاذ المنظمة الدولية الإجراءات اللازمة للإفراج عن الزعماء الجزائريين ووضع حد للعدوان الفرنسي ضد العرب، وإعلان استقلال الجزائر التام[٣٢].

ح. الموقف من المشاريع الوحدوية:

كان حزب الاستقلال على صلة بالتطورات السياسية العربية بعد عام ١٩٤٨ حيث نكبة فلسطين وظهور الدعوة إلى الوحدة بين العراق وسورية في مقالات على الصحف العراقية، وإرسال وفود عراقية إلى سورية وبعض الدول العربية، وظهور مشروع الضمان الجماعي العربي عام ١٩٤٩. وأوضح حزب الاستقلال عن موقفه من هذا المشروع الذي طرحته مصر، ورأى أن فيه خيراً للعرب، ودعا إلى أن يكون الاتحاد اشمل وأوسع للوحدة العربية الشاملة بين العرب،ثم عادت جريدة لواء الاستقلال للتشكيك بهذا المشروع،لأنه برأيها يعيق الوحدة بين العراق وسورية[٣٣].

أما مشروع ناظم القدسي عام ١٩٥١،الذي قدمه رئيس وزراء الحكومة السورية في الثالث والعشرين تشرين الثاني/نوفمبر١٩٥١، وقدم إلى الجامعة العربية، وتضمن توحيد الدول العربية وتوحيد السياسة الخارجية، فقد سانده حزب الاستقلال لأنه يمثل الوعي

القومي الوحدوي حسب رأيه ، ودعا إلى توحيد السياسة الخارجية العربية والدفاع والاقتصاد لدمج الدول العربية، ووصف الحزب الوحدة والاتحاد بأنها مطلوبة لما فيها من إبعاد لتحقيق المصالح القومية الحقيقة ووضع خطط للاتحاد العربي[٣٤].

أما الوحدة المصرية – السورية عام ١٩٥٨ فأبدى حزب الاستقلال ضمن جبهة الاتحاد الوطني إسناده الكامل لتحقيق الوحدة العربية وتأييده لخطوة الوحدة، وأصدرت الجبهة بيانا في الحادي عشر من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٧ بعد بيان نواب البلدين، وأبدى حزب الاستقلال ترحيبه بخطوة الاتحاد كنواة للوحدة العربية وبداية للعرب ومستقبلهم، وأوفد الحزب محمد صديق شنشل لتهنئة رئيسي مصر وسورية بهذه المناسبة السعيدة، وأكدت صحف الحزب على أن الوحدة المصرية – السورية نواة الوحدة العربية الأهم في مواجهة الصهيونية والتجزئة[٣٥].وواصل الحزب مساعيه من أجل دعم كل الخطوات القومية والوحدوية التي ظهرت في تلك المرحلة ، ومن بينها أيضا (الاتحاد العربي الهاشمي) عام ١٩٥٨ . وصدرت منشورات سياسية للحزب من إطار جبهة الاتحاد الوطني[٣٦].

ط. الموقف من الأحلاف والمشاريع الأجنبية:

وقف حزب الاستقلال ضد معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨، وأكد بيان له أن هذه المعاهدة اشد وطأة من سابقتها المعاهدة العراقية - البريطانية عام ١٩٣٠، وأن العراق أمام كارثة وطنية، وشكك في عقد المعاهدة، وأكد الحزب حرصه على مصلحة العراق الوطنية وحفظ كيانه واستقلاله وسيادته، ورفض الحزب المعاهدة ونددا بها، ونشرت صحف الحزب مقالات ضد المعاهدة الجديدة، وأيضا وقف ضد (مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط) عام ١٩٥١، وميثاق حلف بغداد عام ١٩٥٥، وقد ندد الحزب وعارض الأحلاف العسكرية وطالب بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وإجلاء الجيوش الأجنبية، ورفض الأحلاف الاستعمارية والمساعدات العسكرية الأمريكية والبريطانية المشروطة، التي يراد بها تقييد سيادة العراق وربطه بالأحلاف العسكرية الاستعمارية[٣٧].وقد رفض حزب الاستقلال ضمن جبهة الاتحاد الوطني مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧ وبأنه تطويق لمصر وسوريا وعقد الصلح مع إسرائيل وأنه تبرير للسياسة العدوانية ضد الأمة العربية وأصدر حزب الاستقلال مع الحزب الوطني الديمقراطي بيانا مفصلا لبيان أهداف مشروع أيزنهاور ونتائجها الخطيرة في تطبيقه، ونبه العرب من المخطط ورئيس الحزب محمد مهدي كبة من الانجراف وراء السياسة الأمريكية[٣٨].

وهكذا فان حزب الاستقلال كان له منهجه الوطني والعروبي سواء تجاه التطورات والأحداث والسياسات العراقية الداخلية أم اتجاه القضايا العربية التي لها علاقة بالعرب .إن الحزب الذي يصنف كحزب (وطني) في السياسة العراقية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين انتهج في برنامجه السياسي ونظامه الداخلي وأهدافه مواقف قومية أصيلة، بحيث بات المؤرخون يرونه أقرب إلى برامج الأحزاب السياسية العربية في العراق بفعل مواقفه وسياساته التي انتهجها في كل الإحداث والتطورات التي مرت بالعراق والدول العربية في تلك المرحلة المهمة والعصيبة في تكوين العرب المعاصر.

ثانياً: الحزب الوطني الديمقراطي

(١)التأسيس:

يعود أصل الحزب الوطني الديمقراطي في بداياته الأولى إلى جماعة الأهالي ذات التوجه الليبرالي التي تشكلت في أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين، وشاركت في

حكومة حكمت سليمان في أواسط العام ١٩٣٦ بشخص كامل الجادرجي. وسعت الجماعة إلى تعزيز مكانتها في تأسيس فروع لها في عدة مدن عراقية أخرى، وطلب المساعدة من السياسيين القدماء ضمن المعارضة الوطنية، والسعي أيضا إلى كسب دعم هؤلاء في التنظيم السياسي السري، وكان أساس جماعة الأهالي هو ضخ الروح الشابة في الواقع السياسي . وقررت الجماعة بعد أن حسبت كل حساباتها أنها بحاجة الى عدد من السياسيين من أهل المكانة والخبرة للحصول على القوة والنفوذ لتحقيق أهدافها[٣٩].

وكان مؤسس الحزب الوطني الديمقراطي هو كامل الجادرجي (١٨٩٧_١٩٦٨)، الذي ولد في بغداد عام ١٨٩٧ وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، ودخل الى كلية الحقوق وتخرج منها وهو محام معروف، وقائد سياسي وطني، وأسهم مع والده في ثورة العشرين والقي القبض عليه ونفي إلى استانبول، وانتمى إلى الكلية الطبية التركية ثم عاد إلى بغداد تاركاً تركيا عام ١٩٢٢ ، وعين سكرتيراً لمحافظ بغداد ومعاوناً لوزير المالية في العام ١٩٢٦ ، وانتخب نائباً في مجلس النواب عام ١٩٢٧ معرضاً لسياسة الحكومة العراقية آنذاك، وانضم بعد ذلك كامل الجادرجي إلى حزب الإخاء الوطني برئاسة ياسين الهاشمي، ثم استقال وانضم إلى جماعة الأهالي في العام ١٩٣٢ من اجل النضال في سبيل استقلال العراق عن بريطانيا، وفك الارتباط معها في معاهدة العام ١٩٣٠، واستمر في نشاطه السياسي حتى العام ١٩٤٦، وعندما تم تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي وكان كامل الجادرجي أول رئيس له، حتى تم حل الحزب عام ١٩٦٢ نتيجة لتعقد الأوضاع في البلاد والخلافات القائمة داخل الحزب نفسه. علماً بأن كامل الجادرجي وضع نواة تأسيس نقابة الصحفيين العراقيين عام ١٩٥٠، وتم إلقاء القبض عليه أكثر من مرة عام ١٩٤٨، ثم دعا إلى الثورة ضد حكم نوري السعيد، وأودع السجن في الأعوام ١٩٥٦_ ١٩٥٨، وأطلق سراحه بعد قيام ثورة ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨، وأصدر جريدة الأهالي ، ودعا في عمله السياسي إلى إقامة جبهة وطنية تضم كافة القوى والأحزاب الوطنية للعمل سوية من أجل العراق[٤٠].

ولعب كامل الجادرجي دوراً بارزاً كزعيم سياسي في الحياة السياسية العراقية من خلال مجالسه الأسبوعية التي كانت تحضرها شخصيات ثقافية وسياسية واجتماعية وخاصة من الأكثرية الليبرالية. ومارس وحزبه الوطني الديمقراطي المعارضة السياسية التي خسر فيها الجادرجي مقعده في مجلس النواب العراقي العام ١٩٣٠ بعد أن كان عضواً فيه من العام ١٩٢٧.أما بخصوص آليات تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي فقد تقدمت جماعة صوت الأهالي في الخامس من آذار / مارس ١٩٤٦ بطلب إلى وزارة الداخلية لغرض إجازة الحزب الوطني الديمقراطي مرفقاً به البرنامج المؤقت للحزب، وكان إلى جانب كامل الجادرجي كلُ من محمد حديد وحسين جميل وعبد الكريم الأزري، ويوسف الحاج اليأس، وعبد الوهاب مرجان، وعبود الشالجي وصادق كمونة.

(١)أهداف الحزب وسياسته:

كانت الأهداف الأساسية للحزب الوطني الديمقراطي هي القيام بالإصلاح العام وفق تصميم علمي منسق، وإكمال استقلال العراق وتحقيق الاتحاد بين الدول العربية وتحريرها من الاستعمار بكل أشكاله، ومقاومة تأسيس الوطن القومي لليهود في فلسطين وتعزيز العلاقات الودية والطيبة مع الدول الأخرى. أما في النظام السياسي فالهدف هو تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية والدفاع عن الحريات العامة وإصلاح الجهاز الحكومي والجيش واستقلال القضاء، وان الحزب يدعو إلى الوحدة العراقية وعدم التمييز بين المواطنين بأي شكل، والمصلحة المشتركة بين العرب والأكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون على أساس الحرية والمساواة والعدل ومن الناحية الاقتصادية زيادة الإنتاج

ولاسيما الإنتاج الزراعي وتنظيم توزيع ثمراته وتوزيع الأراضي الأميرية على صغار الفلاحين وتحديد الملكية للأراضي الكبيرة وملكية المشروعات لصالح الدولة والخدمة العامة، وتشجيع الدولة ومراقبة التشبث الفردي بإنشاء المشروعات المختلفة.

وكان موقف الحزب الوطني الديمقراطي من القومية العربية والوحدوية أنه طالب بعمل قومي موحد لحل المشكلات برعاية الجامعة العربية، وأيد قيام دولة عربية مستقلة على كامل أرض فلسطين، ولم يتطرق الحزب مباشرة إلى الاشتراكية، رغم أن فلسفة مؤسسيه كانت ديمقراطية اشتراكية معتدلة، ويبدو ذلك تماشياً مع رغبة الحزب في عدم وصمه بالشيوعية من قبل الحكومة[٤١].

وبعد أن تمت إجازة الحزب قام بالإعلان عن اجتماع له في السادس والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٤٦ من أجل انتخاب لجنة إدارية مركزية، وحضره أعضاء بلغ عددهم ٧٦٠ عضواً، وتم انتخاب كامل الجادرجي رئيساً للحزب، وكل من حسين جميل ومحمد حديد وصادق كمونة وعبد الكريم الازري وعبود الشالجي وعبد الوهاب مرجان وزكي عبد الوهاب ضمن اللجنة المركزية للحزب، وأصبح مقره في بغداد وله فروع في الفرات الأوسط والموصل.[٤٢]

وفي عام ١٩٤٨ شهد العراق التوقيع على معاهدة بورتسموث، بين العراق وبريطانيا كبديل عن معاهدة عام ١٩٣٠.لكنها كانت في حقيقة الأمر محاولة لتمديد العمل بمعاهدة عام ١٩٣٠ تحت ستار تعديلها، واحتجت على ذلك أحزاب المعارضة العراقية، ومن بينها الحزب الوطني الديمقراطي ، بناء على عدم استشارته بالتمديد من قبل حكومة رئيس الوزراء آنذاك صالح جبر، وقرر الحزب رفض المعاهدة سلفاً، لأنها (حسب رأيه) غير ممثلة لإرادة الشعب العراقي. واستخدم الحزب الوسائل الثقافية لإثارة الشعب من اجل المعارضة هذه المعاهدة بكل قوة، وتعاون الطلبة المنتمون إلى الحزب مع طلبة الحزب الشيوعي العراقي في إقامة التظاهرات، وشارك عضو الحزب حسين جميل مع هؤلاء الطلبة في الأنشطة المعارضة للمعاهدة، وحضر كامل الجادرجي رئيس الحزب اجتماعاً عقد مع الوصي على العرش الأمير عبد الإله وزعماء الأحزاب السياسية، حيث انتقد كامل الجادرجي الحكومة وأدان المعاهدة وقمع الحكومة للمعارضين لها، وطالب بإلغائها واستقالة الحكومة.واستأنف الحزب نشاطاته في آذار/مارس ١٩٥٠، وتقرَر إعادة اللجنة المركزية للحزب تلك النشاطات، على ضوء المشكلات الماضية التي مرت بالحزب والوضع السياسي بالعراق عامة، وتقرر تأسيس جبهة وطنية موحدة تشمل منظماتِ وكتلاً وأشخاصاً يلتفون حول برنامج وطني موحد، وتقرر أيضاً إعادة عمل فروع الحزب ولجانه، وكسب المزيد من الأعضاء الجدد، واستئناف عمل جريدة صدى الأهالي ، وإلقاء المحاضرات الأسبوعية والاجتماعات.واتصل الحزب مع سياسيين مستقلين لتشكيل جبهة وطنية موحدة ترأسها ياسين الهاشمي ضمَت وزراء ونواباً سابقين، ودام هذا التحالف التكتيكي سنتين، وصدر ميثاق هو البرنامج المحلي للحزب تحت اسم الجبهة الشعبية الموحدة ، وتقدمت الجبهة في نيسان/أبريل ١٩٥١ إلى الحكومة العراقية للموافقة على إعلانها الرسمي والعلني. ألا أن الحكومة رفضت الطلب بسبب إجرائي، حيث قرر الحزب الوطني الديمقراطي الانسحاب من الجبهة. ولكن هذا التجمع استمر في العمل رغم ذلك.[٤٣].

وقد رفض الحزب الوطني الديمقراطي من خلال جريدته صدى الأهالي أي اتفاق يعقد ويحمِّل العراق التزامات من أيَ نوع، أو يعطي حقوقاً مهما كانت، يجب أن يتعرض على الشعب العراقي. ودخل الحزب في تعاون مع الأحزاب العراقية المعارضة والجبهة

الشعبية المتحدة وحزب الاستقلال وأنصار السلام والمحامين والطلاب في رفض الاتفاقية النفطية والدعوة إلى الإضراب العام في البلاد في التاسع عشر من شباط / فبراير ١٩٥٢، ثم أكدت الجبهة الوطنية التي من بينها الحزب الوطني الديمقراطي في الثاني عشر من أيار/مايو ١٩٥٢ في ميثاقها على أطلاق الحريات والدفاع عن حرية الانتخابات وإلغاء معاهدة عام ١٩٣٠، ورفض المساعدات العسكرية والأحلاف الأجنبية[٤٤].

وقدم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال في السادس عشر من حزيران/يونيو ١٩٥٦ طلباً تمهيداً لتكوين الجبهة الوطنية، وضمَّت عدة شخصيات سياسية عراقية، ومنها كل من كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد وجعفر كبة وهديب الحاج حمود ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل ومحمد أمين الرحماني وعبد الشهيد الياسري، وهذا ضمن التوجه الوطني والعربي للحزب في ابتعاد العراق عن كل نفوذ أجنبي وضمان حياديته وأبعاده عن الأحلاف والتكتلات الدولية[٤٥].

وقد شارك الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٥٦ ضمن عدة وفود حضرت مؤتمرات عربية عقدت في عواصم عربية ضمن الحركة العربية لمكافحة الاستعمار، والمؤتمر العربي في دمشق عام ١٩٥٦،وحضره كل من كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل وعبد الجبار الجومرد ومحمود الصواف وحسين جميل وجعفر كبة. وعندما اندلعت حرب السويس عام ١٩٥٦ كان كامل الجادرجي في القاهر أثناءها، ووجَّه انتقادات إلى نظام الحكم العراقي، وأرسل مع شخصيات سياسية أخرى برقية الى مجلس النواب العراقي تنتقد الحكومة العراقية لاستمرار تصدير النفط العراقي عبر خط أنابيب العراق-حيفا، وبعد عودة الجادرجي إلى بغداد في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٦ تم القبض عليه، وجرت محاكمته أمام المجلس العرفي العسكري وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، ووجهت له تهمة إثارة الفتنة في البلاد، واعتقل أيضاً حسين جميل وعدد من زعماء حزب الاستقلال أيضاً لتصريحاتهم المناوئة للحكومة العراقية آنذاك[٤٦].

وكان برنامج جبهة الاتحاد الوطني في آذار/مارس ١٩٥٧ يشير إلى ضرورة استقالة حكومة نوري السعيد، وإلغاء حلف بغداد، وجعل السياسة العراقية متوافقة مع السياسة العربية وتبني مبدأ الحياد الايجابي، ومنح الحريات الديمقراطية، وإلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإعادة الطلبة والمهنيين مِمن طردوا لأسباب سياسية[٤٧].وظلت هذه الجبهة تعمل لتحقيق أهدافها إلى أن قامت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وكانت كتلة الضباط الأحرار قد اتصلت بقادة الحركة الوطنية في خارج الجيش العراقي وقادة الأحزاب السياسية، ومنها الحزب الوطني الديمقراطي في عام ١٩٥٦ ثم عام ١٩٥٧، حيث شارك الحزب في الثورة، ودخل في الحكومة التي تشكلت في عهد حكومة رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم بعد الثورة، وضمت من الحزب الوطني الديمقراطي محمد حديد وزيراً للمالية، وهديب الحاج حمود وزيراً للزراعة، بل قام بعض قادة الحزب بالتعاون من الضباط الأحرار من اجل التغيير، وقادهم وأيدهم كامل الجادرجي نفسه، وكان رفض المشاركة المباشرة بالحكم بعد الثورة شخصياً، ولكنه عاد ودعا محمد حديد و هديب الحاج حمود للانسحاب من حكومة عبد الكريم قاسم، بسبب مشاركة الضباط العسكريين وتحول العراق إلى دولة يحكمها العسكر، وطالب بانسحاب هؤلاء من الحكومة وتسليم السلطة في العراق من الضباط العسكريين إلى الشخصيات من المدنيين، وأجراء انتخابات ديمقراطية وسن الدستور. وبعد سفر كامل الجاردجي إلى الاتحاد السوفيتي لغرض العلاج في موسكو من مرض كان يعانيه في تلك المرحلة،أعلن محمد حديد تجميد نشاط الحزب الوطني الديمقراطي في أيار/مايو ١٩٥٩، وأعلن استقالته من الحزب، وبعد عودة كامل الجادرجي إلى بغداد في العشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٥٩،أعلن استقالته من

الحزب ومن جريدة الأهالي ، فتدهور موقف الحزب الوطني الديمقراطي بهذا الانشقاق الذي حصل، ومن خلال خروج محمد حديد أحد أبرز القياديين الليبراليين ورجل الصناعة الوطنية والأقرب إلى الطبقة البرجوازية[٤٨].

وكانت الأسباب الرئيسية للانشقاق الذي حدث داخل تركيبة الحزب الوطني الديمقراطي تتمثل من عدة عوامل، من أبرزها،موقف الحزب من سياسة عبد الكريم قاسم الانفرادية والمتحكمة بالقرار الوطني[٤٩].وصادفت نهاية الحزب على ما يبدو مع النهاية نفسها التي وصلت لها التجربة الحزبية السياسية في العراق، والتي فسرت في عدم وجود دستور دائم في البلاد وعدم قناعة الأحزاب العراقية بجدوى استمرارها، وعدم المساهمة من قبلها بشكل حقيقي ومؤثر في الحياة السياسية، ودور هذه الأحزاب الهامشي فيها.

(٢)مواقف الحزب من القضايا القومية.

أ. القضية الجزائرية

فيما يخص الجزائر، التي نشبت فيها المقاومة الوطنية في تشرين الأول/اكتوبر١٩٥٤ ضد الاضطهاد الفرنسي الاستعماري، بعد عقود طويلة من الاحتلال من قبل فرنسا منذ عام ١٨٣٠، حيث وقفت الأحزاب الوطنية العراقية عامة والشعب العراقي مواقف مؤيدة للنضال الجزائري المسلح، سواء من الأحزاب الوطنية أو الشعب الجزائري. ومنها كان موقف الحزب الوطني الديمقراطي في العراق،حيث دعا فرنسا إلى مفاوضة الجزائريين بما يؤمن من الاستقلال والسيادة الجزائرية، وإعادة الحرية والسيادة للجزائر شعباً وحكومة ودولة، باعتبارها جزءاً من الأمة العربية، ورفع كامل الجادرجي مع محمد مهدي كبة ومحمد حديد وحسين جميل وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل مذكرة إلى رئيس الوزراء العراقي آنذاك في الثاني من أيار/مايو ١٩٥٦،أكدوا فيها ان قضية الجزائر وشعبه المكافح تشير القلق وتشغل الرأي العام العراقي، لما فيها من أعمال وحشية وحرب فناء وإبادة يرتكبها الجيش الفرنسي ضد أبناء الشعب الجزائري الشقيق.[٥٠]

ب. حرب السويس ١٩٥٦:

بعد تأميم قناة السويس في عهد الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ ساند الحزب الوطني الديمقراطي الحكومة والشعب المصري مساندة كاملة وعلنية سياسياً وإعلاميا، وأيد التأميم كخطوة سياسية واقتصادية في مظاهرات كبيرة وحاشدة، خرجت في بغداد مع مشاركة من بقية القوى والأحزاب الوطنية في العراق وأبناء الشعب العراقي بكل فئاته، وأرسل كامل الجادرجي باسم الحزب الوطني الديمقراطي مذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر حيا فيها قرار التأميم، واعتبره خطوة فاعلة للقضاء على المؤتمرات وضمان سيادة مصر في الميدانين السياسي والاقتصادي، وأبدى الحزب مواقف وطنية وقومية أصيلة في التعاطف الكامل مع مصر طوال أيام العدوان ، وتبرع كامل الجادرجي بمبلغ مالي رمزي لصالح الجيش المصري تعبيراً عن موقف التضامن العربي والقومي بين العراق والحزب الوطني الديمقراطي خاصة مع الشعب والقيادة المصرية[٥١].كان الحزب الوطني الديمقراطي من جهة أخرى ضمن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني التي رفعت في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، مذكرة احتجاج إلى الملك فيصل الثاني، طالبت بالمبادرة إلى تنفيذ القرار الخاص باعتبار العدوان على مصر أو أي بلد عربي عدواناً على العراق نفسه،وطالب كل من محمد مهدي كبة وكامل الجادرجي بالخروج من ميثاق حلف بغداد، وأكدوا أنه حلف مشئوم وحلف عدواني ضد مصلحة العرب وضد السلام في المنطقة العربية والشرق الأوسط[٥٢].

ج. وحدة مصر وسورية ١٩٥٨:

كان الحزب الوطني الديمقراطي ضمن جبهة الاتحاد الوطني التي ساندت بشكل كامل مساعي تحقيق الوحدة العربية، وأيدت الجبهة عامة خطوات اتخذتها مصر وسورية في الاتحاد الثنائي، وأصدرت بياناً في الحادي عشر من تشرين الثاني/نوفمبر١٩٥٧ بإعلان لجنة البلدين في قيام الاتحاد الفيدرالي، والمباشرة بأجراء المباحثات واعتبارها نواة الوحدة العربية، وأن القرار التاريخي قد غلبت فيه إرادة الأمة العربية التي ناضلت في سبيل الوحدة العربية، وأن الجبهة تعتزم تحرير العراق وإلحاقه بركب العروبة المتحرر واستكمال الوحدة العربية.وقد دعا العرب إلى المواجهة والانتباه للخطط الرامية لتفتيت الوطن العربي،وأهاب بالعرب مواصلة النضال الايجابي ضد الاستعمار والصهيونية، وتحرير فلسطين والأراضي الأخرى من الوطن العربي، ورحب الحزب بالوحدة[٥٣].

د. الجامعة العربية :

اعتبر الحزب الوطني الديمقراطي مهمة قيام جامعة الدول العربية هي على طريق الوحدة العربية، ودعا إلى مساندة الدول العربية غير المستقلة ومناهضة سياسة الاستعمار، وأن تكون رمزاً للأماني العربية في التحرر والاتحاد، وإشراك الهيئات الشعبية المنضوية تحت لوائها وانتقد كامل الجادرجي التجارب السابقة، وأكد ضرورة إعادة النظر في تشكيلاتها وأن تودع الى هيئة دبلوماسية تقر مقرراتها الشعوب العربية وتطمئن إلى أنها غير موالية إلى أنها بريطانيا والولايات المتحدة[٥٤].وأيد الحزب الجامعة الشعبية، وأكد كامل الجادرجي أن نقد جامعة الدول العربية قائم على محاولات الإصلاح، وليس الهدم.

ه. القضية الفلسطينية:

اهتم الحزب الوطني الديمقراطي بالقضية الفلسطينية كقضية عربية ونشرت جريدة صوت الأهالي تدعو إلى عمل مخطط وموقف عربي موحد يقترن بعمل تدبيري، مثل المقاطعة الاقتصادية، ومقاومة النشاط الصهيوني، وعرض القضية الفلسطينية على مجلس الأمن الدولي وعدم تركها بيد القوى الاستعمارية وهي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، وحذر الحزب الحكومات العربية من مواصلتها حضور مؤتمر لندن الذي يستهدف تقوية النفوذ الصهيوني، ورفض الحزب اندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وضرورة تنازل الصهاينة عن الحق العربي وصيانة عروبة فلسطين، وعدم إيقاف الحرب ألا بتحقيق ذلك.وأوضح كامل الجادرجي مرارة الهزيمة، وألقى المسؤولية على الحكومات العربية التي تظاهرت لنجدة فلسطين تحت ضغط الرأي العام العربي.

و. ثورة ٢٣تموز/يوليو في مصر ١٩٥٢:

كان موقف الحزب الديمقراطي متحفظاً تجاه قيام الثورة المصرية في ٢٣/تموز/يوليو ١٩٥٢ في بداية قيامها، ثم عبر عن رؤيته بعد أن اتضحت له سياسات قادة الثورة الجدد من تنظيم الضباط الأحرار، بأن الثورة هي الضمير العربي في الشعور العميق، والوطن العربي بحاجة ماسة إلى التحرر والانعتاق من الاستعمار، وأن الثورة حركة تحرر ستكون أشد عنفاً وضراوة تجاه بريطانيا، وأن تقف الحكومات العربية إلى جانبها.ثم عاد الحزب بعد ذلك ونقد الثورة في ظل العلاقات المتأزمة بين الثوار ومحمد نجيب، ووصف الحزب ما حصل بالانقلاب العسكري وشبهه مثلما حصل في سورية عام ١٩٤٩[٥٥].

خاتمة

يتضح مما سبق أن الأحزاب الوطنية العراقية ادت دورا بارزا في تكوين العراق المعاصر في المرحلتين المهمتين الحكم الملكي ثم العهد الجمهوري الأول(١٩٥٨-١٩٦٣)بشكل خاص، ومن بينهما حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي باعتبارهما في طليعة الأحزاب السياسية الوطنية العراقية خلال تلك المرحلة العصبية التي مر فيها العراق.وان من أبرز الاستنتاجات التي توصل أليها البحث هي،طرح حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي الكثير من القضايا الوطنية والقومية سواء فيما يخص التطورات الداخلية في العراق أو قضايا عربية وقومية برزت في تلك المرحلة، وعرض الحزبان أكثر من ذلك صيغا وحدودية عربية مناهضة للاستعمار والأنظمة المرتبطة به.

واهتم الحزبان إلى جانب الموقف الوطني بالعمل في قضايا قومية مصيرية ومهمة شهدتها الساحات العربية من المشرق إلى المغرب العربيين في تلك الفترة من تاريخ العرب المعاصر.وانتقل الحزبان من الإطار النظري الفكري إلى العمل النضالي سواء في التظاهرات والبيانات وجمع التبرعات المالية لنصرة العرب في عدة ساحات من الوطن العربي كانت بحاجة إلى الدعم السياسي والمعنوي والإعلامي والمالي.

وقد ضم الحزبان نخبة مثقفة واجتماعية منذ النصف الثاني من الثلاثينيات من القرن العشرين آمنت بالاشتراكية الاجتماعية التقدمية،وهذا يفسر ارتباط الحزب الوطني الديمقراطي بجذور وأفكار وبرامج اشتراكية لمواجهة المشاكل الاقتصادية،ومن أبرزها الإقطاع وتبعاته السياسية والاقتصادية[٥٦].

ووقف الحزبان إلى جانب الأحزاب الوطنية في معارضة سياسة الحكومات العراقية وخاصة في عهد رئيس الوزراء نوري السعيد وسياسة الوصي عبدالاله،وتجاه السياسة البريطانية في المعاهدات التي عقدت بين العراق وبريطانيا عام ١٩٣٠ وعام ١٩٤٨، أو الاتفاقيات النفطية وسياسة الأحلاف،مثل حلف بغداد عام ١٩٥٥، ومبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧.وعند قيام ثورة ١٤تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر دعم الحزبين كتلة الضباط الأحرار التي قامت بالثورة،وأيدا سياسة الرئيس جمال عبد الناصر وموافقة والمعارك التي خاضتها جمهورية مصر العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين،وأسهم الحزبان من خلال شخصيات بارزة من الحزبين،مثل فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وكامل الجادرجي في زيارات ولقاءات ومشاورات مستمرة مع القيادة المصرية لتحقيق التعاون العربي المشترك آنذاك.

Abstract

The Arab Dimension in the Iraqi Political Parties:
(al-Istiqlal and al-Watani al-Democrati as a model)
By Mufeed Al - Zaidi

The national movement has developed in Iraq since the Second World War and its activities have expanded at the internal and Arab levels. The parties that call for independence, sovereignty, liberation, Arab unity, and the adoption of national ideas and these have emerged. Among these national parties appeared the Istiqlal Party and al-Watani al-Democrati Party, The Royal Era in Iraq between 1921-1958 in their activities and national work, both towards successive Iraqi governments at that stage of the formation of contemporary Iraq in the political issues and events witnessed by the Arab world at this time.

In this paper, we propose a hypothesis that the Istiqlal Party and the al-Watani al-Democrati Party had Arab orientations or commitments to the concept of Arabism, so that they can be considered not only as parties with a national orientation but as an Arab orientation within the framework of the Arab nationalist movement.First: the Istiqlal Party,

establishment, objectives, programs, party positions of Arab issues. Then second: al-Watani al-Democrati Party, establishment, objectives and politics, the party positions of Arab issues, and finally the conclusion.

الهوامش:

١) عبد الأمير هادي العكام، حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦-١٩٥٨، ط٢ (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦)، ص ١٣-١٦.
٢) المرجع نفسه، ص ١٥-١٦.
٣) المرجع نفسه، ص ١٦-١٧.
٤) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية (بيروت: رياض الريس للكتاب، ٢٠٠١)، ص ١١٣؛
،.التفاصيل.
٥) حميد المطبعي، " محمد مهدي كبة معلم الفكرة القومية رمز عراقي اختار العروبة هدية وانتماء،"صحيفة الزمان (بغداد)، ٢٠٠٣/١٢/٢٢؛سيف الدين عبد الجبار، "الشيخ محمد مهدي كبة معارض عنيد ومتمسك بالمبادئ،" صحيفة الزمان، ٢٠٠٥.٢/١/٤.
٦) العكام، المرجع السابق،ص١٧.
٧) المرجع نفسه، ص ٣٣-٣٥.
٨) غانم محمد صالح، "النظام السياسي في العراق، ١٩٤٨-١٩٥٨،" (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧١)، ص ١٥٢-١٥٣؛عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧ (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦)، ص ٣١٢.
٩) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨، سلسة دراسات،.٥٧ (بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨)، ص ١٢٤-١٢٥.
١٠) سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، ١٩٥٨-١٩٦٦، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٤٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤)، ص ١١٤.
١١)عبد الفتاح يحيى البوتاني، العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز/يوليو١٩٥٨-٨شباط/فبراير ١٩٦٣ (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٨)، ص١٨٠-١٨١.

١٢) المرجع نفسه، ص٣١٤-٣١٥.
١٣)شلاش، المرجع السابق، ص١٢٩-١٣٨.
١٤) المرجع نفسه، ص ١٨٣.
١٥) خليل كنة، العراق أمسه وغده (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنش، ١٩٦٦)، ص٦٧؛ محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨-١٩٥٨(بيروت: دار الطليعة،١٩٦٩)، ص ١٥٣ و ١٨٧.
١٦) "حزب الاستقلال النظامين الأساسي والداخلي،" نقلاً عن: العكام، حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦-١٩٥٨، ص٨٣.
١٧) العكام، المرجع نفسه، ص ٨٣-٨٥.
١٨) المرجع نفسه، ص ١٢٣-١٢٤.
١٩) صحيفة لواء الاستقلال (بغداد): ١٩٤٦/٦/٢٧ و١٩٤٨/٧/٦.
٢٠) فاضل محمد البدراني، الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ١٩٤٥-١٩٥٨، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٥٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٧٠-١٧١.
٢١) صحيفة لواء الاستقلال: ١٩٤٨/١/٢٤، و ١٩٤٨/١٠/٢٢.
٢٢) العكام، المرجع السابق، ص١٢٥-١٣٣.
٢٣) صحيفة لواء الاستقلال، ١٩٤٧/٩/٥.
٢٤)العكام، المرجع السابق،ص١٤٤_١٤٩ .
٢٥)المرجع نفسه ،ص١٦٣_١٦٥.
٢٦)المرجع نفسه،ص١٧٧؛ البدراني،المرجع السابق ،ص١٨١_١٨٣.
٢٧)كبة،مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨_١٩٥٨،ص٤٢٤_٤٣٠.
٢٨)المرجع نفسه،ص٤٣٠-٤٣١.
٢٩)صحيفة لواء الاستقلال : ١٩٥٢/٩/١٥: ١٩٥٢/٩/٢٢ ، و ١٩٥٢/٩/٢٥،البدراني ، المرجع السابق، ص١٨٤_١٨٥.
٣٠) البدراني، المرجع نفسه، ص١٩٠_١٩١.
٣١) المرجع نفسه،ص١٨٣.
٣٢) المرجع نفسه،ص١٩٤.
٣٣)صحيفة لواء الاستقلال: ١٩٤٩/١٠/٢٩،و ١٩٤٩/١/٢٩.
٣٤)لبدراني،المرجع السابق،ص١٩٥.
٣٥)المرجع نفسه،ص٢٠٢_٢٠٣.
٣٦)المرجع نفسه، ص ٢٠٥-٢٠٧.
٣٧)العكام، المرجع السابق، ص ٣١١.
٣٨)جيني سنغلتون، الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي (عمّان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩) ، ص٣٢.
٣٩)شمخي جبر، (كامل الجادرجي : داعية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية) مرافئ (موقع خاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن) ٢٤ نيسان/ ابريل د.ت.، <http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=14858>؛مجيد خدوري،عرب معاصرون ادوار القادة في السياسة،(بيروت:الدار المتحدة للنشر،١٩٧٣)،ص٢٣٨؛
٤٠)كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ط٢ (كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٢) ص ١٢٩، وسنغلتون، المرجع السابق، ص ٧٤-٧٥.
٤١)سنغلتون، المرجع السابق ، ص ٧٥-٧٧؛إبراهيم خليل العلاف، التجربة الناصرية وتأثيرها في العراق حتى سنة ١٩٧٠، مدونة الدكتور ابراهيم العلاف،

<http://wwwallafblogspoctom.blogspot.com/2009/12/1970.html>
٤٢)سنغلتون، المرجع السابق، ص ١٠٢-١١٩.
٤٣)الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص٤٨٦-٥١٦.
٤٤)المرجع نفسه،ص٥٦٥_٥٦٩.
٤٥)المرجع نفسه،ص ٥٦٩_ ٥٧٠.
٤٦)سنغلتون،المرجع السابق ،ص١٣٩_١٤١.
٤٧)حنا بطاطو، العراق: الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ص٢٦٨-١٦٩؛محمد عويد كامل الدليمي، الجادرجي ودوره في السياسة العراقية (بغداد: مطبعة الأديب البغدادية، ١٩٩٧)، ص٢٤٠-٢٤٧.
٤٨)عبد الوهاب حميد رشيد،العراق المعاصر (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٢)،ص١٤٨.
٤٩)البدراني،المرجع السابق،ص١٨٦.
٥٠)صحيفة الأهالي، ١٩٥٨/١/١٢.
٥١)البدراني،المرجع السابق،ص١٨٩_١٩٠.
٥٢)البدراني، المرجع نفسه ، ص٢٠٩-٢١١.
٥٣ البدراني، المرجع نفسه، ص٢١٠-٢١١.
٥٤) مذكرات الجادرجي،المرجع السابق،ص١٠٢-١١٠.
٥٥) صحيفة الأهالي،١٩٥٢/٧/٢٥.

قائمة المصادر والمراجع

-الكتب:

البدراني،فاضل محمد حسين ، الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ١٩٤٥-١٩٥٨، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٥٤ (بيروت، ٢٠٠٥).
البوتاني،عبد الفتاح يحيى ، العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز/يوليو١٩٥٨-٨شباط/فبراير ١٩٦٣ (دمشق،٢٠٠٨).
بطاطو،حنا، العراق: الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت، ١٩٩٢).
الجادرجي،كامل ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ط٢ (كولونيا، ٢٠٠٢) ،
الحسني،عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع (بغداد، ١٩٨٦).
خدوري،مجيد ،عرب معاصرون ادوار القادة في السياسة،(بيروت،١٩٧٣)،
الدليمي،محمد عويد كامل ، الجادرجي ودوره في السياسة العراقية (بغداد، ١٩٩٧).
رشيد،عبد الوهاب حميد،العراق المعاصر (دمشق، ٢٠٠٢).
سنغلتون ،جيني ، الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي (عمَان ، ١٩٩٩) ،
شلاش،سعد مهدي ، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، ١٩٥٨-١٩٦٦، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٤٩ (بيروت،٢٠٠٤)،
العكام،عبد الأمير هادي ، حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦-١٩٥٨، ط٢ (بغداد، ١٩٨٦).
عليوي،هادي حسن ، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية (بيروت، ٢٠٠١).
كبة،محمد مهدي، مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨-١٩٥٨(بيروت،١٩٦٩)،
كنه،خليل ، العراق أمسه وغده (بيروت، ١٩٦٦).

-مقالات الدوريات:

عبد الجبار،سيف الدين ، "الشيخ محمد مهدي كبة معارض عنيد ومتمسك بالمبادئ،" صحيفة الزمان، ٢٠٠٥.٢/١/٤.
المطبعي،حميد ، " محمد مهدي كبة معلم الفكرة القومية رمز عراقي اختار العروبة هدية وانتماء،"صحيفة الزمان (بغداد)،

الرسائل الجامعية:

صالح،غانم محمد:النظام السياسي في العراق، ١٩٤٨-١٩٥٨، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧١)،

-الصحف:

صحيفة الأهالي/بغداد

صحيفة لواء الاستقلال/بغداد

-المواقع الالكترونية:

العلاف،إبراهيم خليل ، التجربة الناصرية وتأثيرها في العراق حتى سنة ١٩٧٠، مدونة الدكتور إبراهيم العلاف، http://wwwallafblogspoctom.blogspot.com/2009/12/1970.html

جبر،شمخي، (كامل الجادرجي : داعية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية) مرافئ (موقع خاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن) ٢٤ نيسان/ ابريل د.ت.، <http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=14858؛